

دور معايير الإبلاغ المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
(في المصارف السودانية)

**The role of financial reporting standards on the qualitative characteristics
of accounting information
(In Sudanese banks)**

إعداد : د. عادل حسب الرسول الفكي البشير - المملكة العربية السعودية

Adelhassb2012@gmail.com

&

Adelhassb2012@yahoo.com

د. الهادي آدم محمد إبراهيم

أستاذ المحاسبة، جامعة النيلين

Dr.alhadi123@gmail.com

Dr. Adil Hasab Alrasool Alfki Albasheer Mohammed

Adelhassb2012@gmail.com

&

Adelhassb2012@yahoo.com

Professor. Alhadi Adam Mohammed Ibrahim, Sudan. Elneelian University Faculty of commerce Department of
Accounting

Dr.alhadi123@gmail.com

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر معايير الإبلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ناقشت الدراسة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها على موثقيه المعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة في المصارف السودانية ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي يساعد في توفير معلومات ملائمة في المصارف السودانية ، كما انه يساعد على موثقيه المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، وساعد على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، أوصلت الدراسة بالعديد من التوصيات منها: الاهتمام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي في المصارف السودانية لأنها ترفع من مستويات جودة المعلومات.
الكلمات المفتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (QCAI)

Abstract :

The study aimed to identify the impact of international financial reporting standards on the qualitative characteristics of accounting information. The study discussed the application of international financial reporting standards and its role on documenting accounting information and comparability in Sudanese banks. The study followed the descriptive analytical approach. The study reached a several results, the most important of which is that the application of reporting standards helps to provide appropriate information in Sudanese banks as it helps to document accounting information in Sudanese banks, and helped to compare the accounting information in Sudanese banks. The study suggests several recommendations, including: Attention to applying financial reporting standards in Sudanese banks because they raise levels of Quality of information

Keywords : International financial reporting standards(IRFS) , Qualitative characteristics of accounting information

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

بعض الجهود والمحاولات انطلقت لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة في أوائل السبعينات من القرن الماضي مما أدى تدريجياً إلى نشوء معايير المحاسبة الدولية، التي هدفت إلى توحيد مبادئ المحاسبة على مستوى العالم وذلك لتوفير قاعدة موحدة لقراءة التقارير المالية والقوائم المالية لمختلف البنوك من مختلف البلدان، وذلك نتيجة لتوسع أنشطة التجارة حول الاستثمار والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم ، ومن أهم الخطوات التي أدت إلى توحيد المعايير المحاسبية عالمياً قبل سنوات عدة عندما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في اتفاقية مع لجنة معايير المحاسبة الدولية وذلك للعمل المشترك على تقليل الفروقات الموجودة بين المعايير الدولية والأمريكية تمهيداً للوصول إلى معايير موحدة لاحقاً.

وجدت معايير المحاسبة الدولية "قبولاً عالمياً"، وقد أعيد تسميتها حالياً بمعايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية وقد أحرزت عملية وضع المعايير الدولية نجاحاً ملحوظاً في السنوات القليلة الفائتة من حيث التحقيق والاعتراف والاستخدام الأكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

عند ظهور شركات الأموال ازداد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية ، حيث تم الانفصال بين إدارة المؤسسة و مالكيها مما أدى إلى تقديم المعلومات المحاسبية من قبل الإدارة إلى المساهمين وذلك حتى يطمئنوا على حسن إدارة أموالهم. ولم يتم الاقتصار والاهتمام بالمعلومات المحاسبية علي الذين يحملون الأسهم فقط بل تعدهم إلى الدائنين والمقروضين والدولة والعاملين بالمؤسسة و عملائها . ونجد إن المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المؤسسات لم تكن كافية لتحقيق أهداف المستفيدين والمستثمرين إذ عند حدوث الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ انتقد المحاسبين باعتبارهم سبباً رئيسياً في حدوث الأزمة وذلك لفشلهم في اعتماد القواعد التي تنظم العمل .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن معايير المحاسبة الدولية قد فشلت في بعض الجوانب المتعلقة بتقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية بصورة خاصة مما قد يؤثر على قياس مدى توافق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي الأثر على الوضع التنافسي لها، لذا تم استحداث معايير الإبلاغ المالي للمساهمة في توفير خصائص جودة المعلومات المحاسبية للأعمال بصورة عامة والمصارف على وجه الخصوص، عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١. ما العلاقة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية وملائمة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية؟
٢. ما العلاقة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية موثقيه المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية؟
٣. ما العلاقة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف السودانية

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تبحث فيه إذ أنها تبحث في تطبيق معايير الإبلاغ المالي، وما لهذا التطبيق من آثار متوقعة على جودة المعلومات المحاسبية، حيث يعتبر قطاع المنشآت السودانية (المصارف) حيويًا ومن القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في تشكيل بنية الاقتصاد الوطني.

الأهمية العملية: تساعد هذه الدراسة المصارف السودانية على معرفة مدى أهمية معايير الإبلاغ المالي في جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسات، الأمر الذي يعكس على جودة التقارير المالية في المصارف ويساعدها على تحقيق الاستقرار المالي والإداري.

أهداف الدراسة:

يتمثل الغرض من هذه الدراسة فيما يلي:

١. دراسة دور تطبيق معايير الإبلاغ المالي وملائمة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.
٢. بيان دور تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على موثقيه المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.
٣. عرض دور تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.

فرضيات الدراسة: من خلال المشكلة وأهداف الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وملائمة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وموثقيه المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.

منهجية الدراسة: للوصول إلى الهدف من هذه الدراسة استخدم الباحث المناهج التالية:

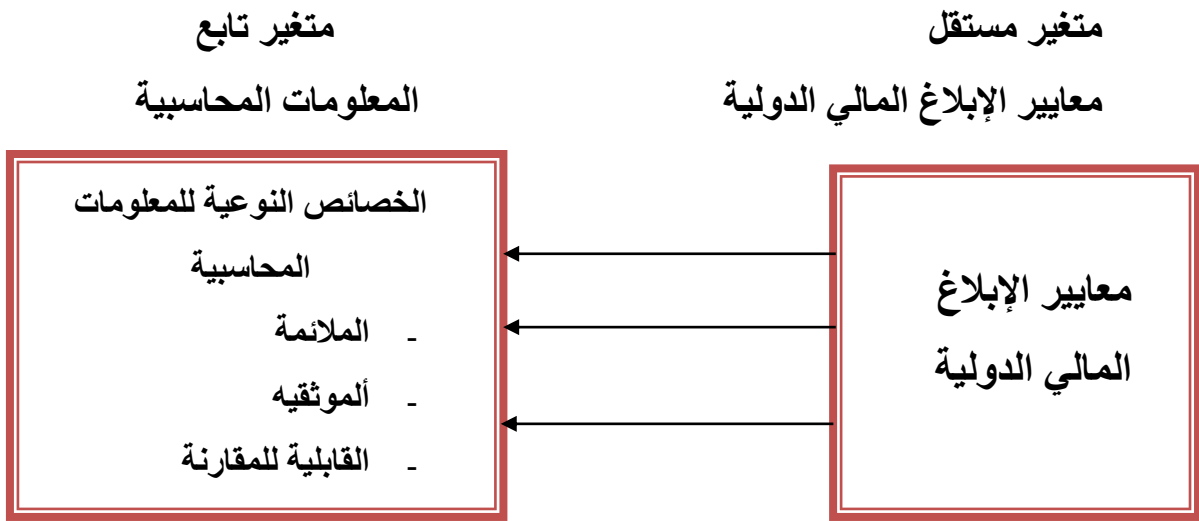
- ١/ المنهج الاستنباطي: لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات.
- ٢/ المنهج الاستقرائي: لاختبار فرضيات الدراسة.
- ٣/ المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

٤/ المنهج الوصفي: لاستخدام أسلوب أداة الاستبيان والتحليل الإحصائي لمعرفة دور معايير الإبلاغ المالي في المصارف السودانية.
متغيرات الدراسة :

يمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال النموذج التالي :

شكل رقم (١)

نموذج الدراسة



المصدر : إعداد الباحث ٢٠١٩

حدود الدراسة:

١/ الحدود المكانية: الخرطوم _ تتركز الدراسة على مجموعة من المصارف السودانية

٢/ الحدود البشرية: تتركز على العاملين بالمصارف السودانية بالخرطوم

٣/ الحدود الزمنية: ٢٠١٩

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة **Georg (2010)** بعنوان "International Financial Reporting Standards and the quality of Financial Statement information

تركز هذه الدراسة على التحول من المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام (GAPP) في المملكة المتحدة و تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). والهدف من هذه الدراسة هو هل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يقود إلي تقارير محاسبية جودتها اعلي عند فحص المقاييس التي أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبول عام بالمملكة المتحدة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) داخل الشركات . درست الورقة أيضا تحت قاعدة (IFRS) ملائمة القيمة وقد أشارت الدراسة إلي إن هنالك تقليل لنطاق الإرباح واعترافا أكثر تزامنا بالخسارة و وذلك عند تبني معلومات التقارير المالية تحت قاعدة (IFRS) .

دراسة بدر (2011م) بعنوان الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت

كان الهدف من هذه الدراسة هو من وجه نظر المستثمرين ومدراء المحافظ المالية والمحللين الماليين ، ما هي أهم الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي بدولة الكويت ولتحقيق هدفه نجد أن الباحث قد قام بالتعامل مع نوعين من البيانات ثانوية و أولية قد قام بجمعها من خلال دراسته الميدانية التي أدت إلي استبيان تم توزيعه علي العينة المكونة من (٤٠٠) مستجيب وقد عالج بياناته باستخدام برنامج SPSS وتوصلت الدراسة إلي إن تطبيق المعايير الدولية تؤثر علي استقرار السوق المالي في دولة الكويت وقد توصل إلي عدة توصيات منها العمل علي الاهتمام الكافي بمعايير المحاسبة من قبل الشركات لان لها أهمية في الاستقرار المالي للسوق ، للتأكد من مدى توافق النظام المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية يجب علي المستثمرين الاطلاع علي واقع الشركات .

دراسة السعيد والعيسى (2012) بعنوان اثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الأردن

هدفت هذه الدراسة علي معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن عند تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الجديدة عليها . استنتج الباحث من الدراسة أهمية وتميز معايير الإبلاغ المالي عن معايير المحاسبة التقليدية حيث أنها تؤثر ايجابيا علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في معايير الإبلاغ المالي لتلك المنشآت ووجد الباحث إن الأثر الإيجابي الأكبر كان في خاصية الملائمة للمعلومات وقد أوصي الباحث بضرورة زيادة الوعي بقواعد الإفصاح الموجودة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

دراسة معتز، وآخرين (2013م) بعنوان انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي

الهدف من الدراسة هو التعرف علي المشاكل المتوقعة عند تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في شركات الاستثمار الأردنية ، ومعرفة أهم قواعد

إفصاح الموجودة في هذه المعايير ، مشكلة الدراسة تمثلت في اثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية الواردة

في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي ؟ كما تمثلت في معرفة مدى أثر معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير والمتعلقة بالشركات الاستثمارية علي جودة الإبلاغ المالي لتلك الشركات المدرجة في بورصة عمان .

نتائج الدراسة متمثلة في أن معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها لها أهمية وميزة عن معايير المحاسبة التقليدية من وجه نظر المدراء الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين في الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي ، حيث أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يؤثر بشكل ايجابي علي الخصائص النوعية . أوصي الباحث بزيادة الوعي للعاملين في هذه الشركات بمعايير الإبلاغ المالية الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها وذلك من خلال الندوات والدورات التي تعنى بهذا الموضوع . كما أوصي برفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي من اجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات .

دراسة بشير (2014م) بعنوان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية

الهدف من الدراسة هو التنبؤ بتقييم التدفقات النقدية للمساعدة في الحصول علي نتائج مشتقاه من إصدار قائمة التدفقات النقدية وفقا للقواعد المحاسبية المتعرف عليها وفق أساليب إحصائية وعمليات التحليل المالي ، وأيضا تحقيق مصداقية القوائم المالية عن طريق استخدام الأسس النقدية ، تمثلت المشكلة في عدم وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات النقدية لمعرفة كفاية هيكل التمويل وتحليل التدفقات النقدية للحد من مخاطر الفشل المالي ، من نتائج هذه الدراسة هنالك خلط في توييب اغلب بنود قائمة التدفقات النقدية ، والدخل غير الصحيح للبنود الغير نقدية في قائمة التدفقات ، كما أوصي بضرورة وجود جهات استشارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية لبيان الفوائد من قائمة التدفقات .

دراسة ياسر، وجدي (٢٠١٨م) بعنوان أثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية

الهدف من الدراسة التأكد من قدرة المراجعة المستمرة علي تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية وملائمة فعالة مما يساعد في اتخاذ القرار داخل المصرف ، وتمثلت مشكلة الدراسة في إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات المحاسبية لا يتوافق مع أنظمة المراجعة التقليدية الموجودة مما افقد المعلومات جودتها وفعاليتها لدى المستخدمين ، تتمثل أهمية الدراسة في بيان إبعاد ومتغيرات المراجعة المستمرة في تحسين جودة ونوعية المعلومات المحاسبية للمصارف السودانية، من النتائج المراجعة المستمرة تساهم في تحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية وتحقيق موثقيه للمعلومات المحاسبية ، أوصت الدراسة بأنه من الممكن تقليل التلاعب واكتشاف الأخطاء ومعالجتها أول بأول عن طريق تطبيق المراجعة المستمرة.

ثالثا: الإطار النظري معايير الإبلاغ المالي الدولية :

مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS):

حلت معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) محل معايير المحاسبة (IAS) (International Accounting standards) بعد إصدارها ابتداء من العام ٢٠٠١ من قبل مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC. شملت تعديلات المجلس ١٦ معيار محاسبي ولم تشمل الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية الذي تستند عليها معايير الإبلاغ المالي والمعايير التي شملتها هذه التعديلات هي :

(IAS33 , IAS32 , IAS31, IAS16, IAS10, IAS8 , IAS2, IAS1, IAS28 IAS27 , IAS24 , IAS21, IAS28,)
IAS39, IAS40, IAS38) وتنقسم التعديلات لقسمين جوهرية : وهي التي تتعلق بالمفاهيم والمعالجات المحاسبية لبعض المعايير بشكل جعل من المنطقي استبدالها بمعايير الإبلاغ الدولية. وغير جوهرية :شملت تضمين تفسير المعايير SIC ذو العلاقة بالمعيار في متن المعيار ، بمعنى إن المعيار المعدل أصبحت جزء منه التفسيرات .وكذلك تم تعديل عنوان بعض المعايير مثل معيار ٨ ومعيار ٢٧. تم الاهتمام وإعادة تسمية معايير المحاسبة الدولية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأسباب عدة:(أمين السيد أحمد لظفي، ٢٠٠٤ ، ص ٣٧١).

١. اختلاف الظروف البيئية لكل دولة مع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات غيرها .

٢. ظهور الاختلافات في المعاملات التجارية بين الدول مع زيادتها .

٣. الحاجة لتكون المعايير الدولية للتقارير المالية أساس يسترشد به في العمليات التجارية مع انتشار العملات الأجنبية

عممت معايير المحاسبة الدولية علي مستوى العالم بعد إن أصبحت هذه هي اللغة المحاسبية المشتركة وتتضمن هذه المعايير ما يلي :

أ. معايير التقارير المالية الدولية IFRS

ب. معايير المحاسبة الدولية IAS

ج. التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC وما كان يعرف بلجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية

IASC

ويتخذ كل معيار الشكل العام التالي:

- الهدف: يتضمن المسائل الأساسية في المعيار، والأهداف الرئيسية له.
- النطاق: فيه الأحداث التي يغطيها المعيار.
- تعريف المصطلحات.
- التعديلات.
- المعلومات عن الاعتراف والقياس والإفصاح، والذي يتضمن المعالجة المحاسبية التي يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار، إذ أن الاعتراف هو القيد المبدئي، أما القياس فهو التقييم اللاحق، بينما الإفصاح فيتضمن الطرق التي يجب أن تعرض بها الأحداث المحاسبية في الكشوف المالية، بما يتلاءم مع احتياجات المستخدمين.
- أحكام انتقالية.
- تاريخ النفاذ والملاحق.

كما يبدأ كل معيار بمقدمة فيها سبب إصدار المعيار، والخصائص الرئيسية له (ملخص عن محتواه، ويحتوي الملحق الخاص بكل معيار على بعض الإرشادات لتطبيق المعايير من خلال أمثلة توضيحية، وإعادة تعريف المصطلحات (امين السيد احمد لطفى، ٢٠٠٤، ص ٣٧١)

١. معيار تبني إعداد التقارير المالية لأول مرة

First-time Adoption of International Financial Reporting Standards

يجب على المنشأة التي تتبنى معايير إعداد التقارير المالية الدولية لأول مرة عرض الإجراءات التي يجب إتباعها كأساس للقوائم المالية، الأصول التي تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية يجب معالجتها، كالإقرار بنفقات البحث والتطوير ومصاريف التأسيس وغيرها، وأيضاً إعادة تصنيف بعض البنود ومعالجة بعض الالتزامات بناء على متطلبات المعايير الدولية، وأهداف معيار تبني إعداد التقارير المالية لأول مرة مالي (وليد أحمد محمد علي، ٢٠١٢، ص ١٠٣):

أ. استناداً إلى معايير التقارير المالية الدولية يتم إعداد الميزانية الافتتاحية في تاريخ الانتقال

ب. استناداً إلى معايير إعداد التقارير المالية يتم قياس بنود القوائم المالية

٢. معيار المدفوعات على أساس الأسهم Share-based payments

يتعلق المعيار بالعمليات التي تتضمن التسويق من خلال إصدار الأسهم حيث يهدف إلى بيانها ووصفها، ويتم تطبيقه على مدفوعات الأسهم وبخاصة تسويات حقوق الملكية على أساس سعر السهم، يتم إعطاء الخيار للمنشأة في عملية تسديد قيمة الخدمات أو السلع نقداً أو بأصول أخرى أو من خلال إصدار أدوات مالية، من مميزات هذا المعيار انه يقوم بإلزام المنشأة على أن تعكس في قوائمها المالية الأرباح والخسائر والأثر المالي لصفقات الدفع على أساس الأسهم، وتشمل هذه الصفقات المصروفات المقترنة بالصفقات التي يتسلم فيها العاملون خيارات

الأسهم (Shalini E. Perumpra، ٢٠١٤، p33)

٣. معيار اندماج الأعمال Business Combinations

يتعلق المعيار بعمليات اندماج منشآت الأعمال حيث يهدف إلي بيانها وكيفية تقاريرها ، حيث إن هذا الدمج يعترف بجميع الأصول المتعلقة بالمنشأة المشتري بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج والتزاماتها المحتملة، الشهرة التي تخضع لاختبار التدني سنويا يتم الاعتراف بها كأصل ، نجد إن في غالبية دول العالم اندماج الأعمال يعد من المظاهر الطبيعية ، هنالك بعض المخاطر التي تنتج منها والتي أدت إلي تعقيد الإجراءات القانونية بشكل كبير في تنفيذها وذلك بالرغم من منافعها الكثيرة ، المعالجة المحاسبية للاندماج ومن القضايا المعقدة والتي تثير جدلا في الفكر المحاسبي هي المعالجة المحاسبية للاندماج ، المنشأة المشتري هي المنشأة التي تسيطر علي منشأة أخرى ويتم تحديدها عن طريق إطفاف الاندماج ولا يعتبر ذلك تأسيس لمشروع مشترك أو استهلاك أصولا و مجموعة .ونجد إن هذا المعيار بنص علي يتم الاعتراف بالالتزامات الطارئة والمحملة في اندماج الأعمال بناء علي مبادئ قياس الأصول المستهلكة القابلة لتحديد هذه الالتزامات ، وهب عبارة عن التزام حالي يمكن قياسه بشكل موثوق، بدلا من قياس الأصول والاعتراف بها بالقيمة العادلة (د.خولة حسين حمدان ، د.عماد محمد فرحان ، ٢٠١٣ ، ص ١٧١) يتم قياس الأصول والالتزامات والاعتراف بها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

٤. معيار عقود التأمين: Insurance Contracts

تم إصدار هذه المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في مارس ٢٠٠٤ ، وهو أول معيار يتناول عقود التأمين، قدم المعيار للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ذلك لإضفاء تحسينات محددة علي الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة التأمين ، وهدف المعيار إلي (د.حسين عبد الجليل ، ٢٠١١ ، ص ٢٥) إدخال تعديلات محدودة علي محاسبة التأمين، وأي جهة تصدر عقود تأمين بالتصريح عن البيانات المتعلقة بهذه العقود يجب أن تقوم بإدخال الشروط المتعلقة بهذا الإصدار والإفصاح الذي يبين ويوضح المبالغ الواجب إظهارها في القوائم المالية الناشئة من عقود التأمين.

٥. معيار الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

Non- current Assets Held For sale And Discontinued Operation

الهدف من المعيار توضيح كيفية عرض وقياس الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع ، وهي أصول لا يتم تداولها داخل المنشأة وتتوي بيعها والتخلص منها ، حيث يتطلب عرض هذه الأصول التي تتوي المنشأة بيعها في الميزانية بشكل مستقل عن بقية الأصول المتداولة ، كذلك عرض قائمة الدخل التي تحتوى علي نتائج العمليات غير المستمرة (مثل الإرباح أو الخسائر الناتجة من التخلص من خط إنتاجي) بشكل مستقل ، كما يهدف المعيار إلى عرض والإفصاح عن العمليات الموقفة وبالنسبة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع يجب تحديدها وبيانها.

٦. معيار الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها

Exploration for and Evaluation of Mineral Resources

المعيار يختص بالتنقيب والتقييم للموارد المعدنية حيث يهدف المعيار إلي توضيح تقاريرها المالية ويشمل ذلك النفط والغاز الطبيعي، وهذا المعيار هو أول معيار دولي يتناول المحاسبة المتعلقة بأنشطة استكشاف وتقييم الموارد المعدنية ويسمح للمنشآت بتطوير سياساتها المحاسبية في التنقيب والتقييم للأصول وذلك لتقليل من جميع المشكلات الخاصة بتقييم وتنوع الممارسات المحاسبية لأصول الاستكشاف والتقييم ومحاسبة مصروفات الاستكشاف . تكلفة أصول الاستكشاف والتقييم لديها عدة عناصر منها الإفصاح في القوائم المالية حيث يجب الاعتراف

بالمصرفات كأصول عن طريق تحديد السياسات التي تضعها المؤسسة وتقييم هذه السياسات وتطبيقها بشكل متنسق ، وعند تحديد السياسة يجب علي المنشأة اعتبار الدرجة التي يمكن بها ربط المصروفات مع الموارد المعدنية المحددة (كارلو كاوتارللي، ٢٠١٢، ص٢١) .

٧. معيار الأدوات المالية، الإفصاحات Financial Instruments Disclosures

الهدف من المعيار توضيح المتطلبات الخاصة بالإفصاح التي تتعلق بالأدوات المالية في القوائم المالية التي تمكن مستخدمي هذه القوائم من تقييم (دياسين احمد العيسي ، ٢٠١٢ ، ص ١١٢) الأهمية للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وطبيعة الإخطار التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية الناجمة عن هذه الأدوات وأيضا أهمية تاريخ إعداد التقارير المالية والطرق التي تدير بها المنشأة هذه المخاطر ،ويمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم مدى أهمية وجوه الأدوات المالية في الميزانية العمومية وقائمة الدخل عن طريق المعلومات التي تفصح عنها المنشأة. نجد أن هذا المعيار يحدد الأدوات المالية الأساسية حيث تعتبر الأداة المالية عقداً ينشأ أصلاً مالياً لمنشأة ما والتزاماً مالياً أو إدارة حقوق لمنشأة أخرى

٨. معيار القطاعات التشغيلية: Operating Segments

ينص هذه المعيار علي إن المعلومات حول القطاعات التشغيلية في منشأة ما حول منتجات وخدمات المنشأة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها وكبار عملائها، يجب الإفصاح عنها وقد ظهر هذا المعيار لمقاربة المعايير الدولية حيث حقق هذا المعيار متطلبات المعيار رقم (٣١) وصياغته نفس صياغة المعيار ٣١ ويتمتع بالخصائص التالية : يجب علي المنشأة بشأن قطاعاتها المشمولة في البيانات إن تبلغ عن المعلومات المالية الخاصة بهذه القطاعات والإفصاح عن مقياس أرباح أو خسائر القطاع التشغيلي وأصول القطاع. والإفصاح عن الإيرادات المستمدة من منتجاتها وخدماتها و الإفصاح عن طريقة تعدد القطاعات التشغيلية والمنتجات والخدمات التي تقدمها الوحدة.

٩. معيار الأدوات المالية: Financial Instruments

بدء في الأول من يناير من العام ٢٠١٣ تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ،حيث تم السماح بالتطبيق للمرحلة الأولى للفترة المنتهية في أو بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ م ، يتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، بناء علي الحقائق والظروف المتوافرة في تاريخ التطبيق نجد أن قياس الأدوات المالية يرتبط بالأدوات المدرجة في الميزانية العمومية ،والهدف من المعيار وضع أسس للقياس والاعتراف للأصول المالية والالتزام المالي وبعض عقود الشراء أو بيع البنود غير المالية ، حيث أن هذا المعيار أقل تعقيدا من المعيار الدولي رقم (٣٩) بالرغم من انه قائم علي مبادئه وقد جاء ليحل محل المعيار رقم (٣٩) في ثلاث مراحل (راشد المخولفي ابوزيد، ٢٠١٣ ، ص١٠٧) : الأصول المالية والالتزامات يجب تصنيفها وقياسها ، منهجية انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط .

١٠. معيار القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statements

الهدف من المعيار هو أن(د.عقارى مصطفى، ٢٠٠٧، ص١٦) الاختلافات العملية يجب إزالتها ومتطلبات المحاسبة يجب مراجعتها والأدوات المالية لبعض خارج الميزانية يجب الإفصاح عنها أيضا العرض للبيانات المالية الموحدة مع وجود بعض الإعفاءات المحددة للمنشأة ، ويعتبر السيطرة هي الأساس المستخدم لتحديد المنشآت الموحدة في البيانات الموحدة لذلك يجب تحديدها وتوضيح متطلباتها و توضيح متطلبات مبدءها عند إعداد البيانات المالية الموحدة .

١١. معيار الترتيبات المشتركة Joint Arrangements

المنشأة التي تمتلك حصة الترتيبات التي تخضع للسيطرة بشكل مشترك يجب أن تضع مبادئ للتقرير المالي حيث يتطلب المعيار ذلك ، ومن خلال تقويم حقوقها والتزاماتها يجب علي المنشأة التي تكون طرفاً في ترتيب مشترك أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه، ووفقاً لنوع الترتيب المشترك (Ema Masca، ٢٠١٢ ، ص٧٩) تحاسب عن تلك الحقوق والالتزامات.

١٢. معيار الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى Disclosure Of Interest In Other Entities

تم إصدار هذا المعيار في شهر مايو من العام ٢٠١١م ، وبدء العمل به في عام ٢٠١٣م ، من متطلبات هذا المعيار الدمج لمتطلبات الإفصاح المتناسقة للشركات التابعة والترتيبات المشتركة للشركات الزميلة والمنشآت المنظمة الغير موحدة وعرض جميع المتطلبات في معيار دولي واحد لإعداد التقارير المالية ، بهدف تسهيل وفهم وتطبيق متطلبات الإفصاح للشركات التابعة والمشاريع المشتركة، والشركات الزميلة المنظمة غير الموحدة تم جمع متطلبات الإفصاح وجمع متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي رقم (٢٨) الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمعيار (٣١) الحصص في المشاريع المشتركة، والمعيار (٢٧) البيانات المالية الموحدة والمنفصلة في معيار واحد تم إصدار هذا المعيار في شهر مايو من العام ٢٠١١م لكن العمل والتطبيق به تم في يوم ١ من شهر ١ عام ٢٠١٣ ، في ٣١ أكتوبر من العام ٢٠١٢م تم وضع والإرشادات الخاصة بعملية الانتقال إلى المعيار الجديد (Sanel Tomlinson، ٢٠١١، ص٢٤) والتغيرات التي تنطبق على الكيانات الأخرى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي

١٣. معيار قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement

الهدف من المعيار هو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة ووضع متطلبات مشتركة لقياس القيمة العادلة ومعالجة عدم التناسق بين متطلبات قياس القيمة العادلة والتنوع في الممارسة، والحد من التناسق وإمكانية مقارنة المعلومات التي تم إعداد تقاريرها في البيانات المالية، حدثت مشكلات في الأزمة المالية العالمية حول دور معيار القيمة العادلة في إحداث الأزمة وان تضخم قيم العقار الغير مبرر حدث عند تطبيق هذا المعيار كما اثر في التضخم في قيم السندات العقارية التي أدت إلى حدوث الأزمة بسبب قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار ، وذلك لان البنوك الاستثمارية أساءت منهج القيمة س العادلة .

١٤. معيار الحسابات المؤجلة للأسباب التنظيمية Regulatory Deferral Account

الهدف من المعيار هو لأسباب تنظيمية عندما تقدم المنشأة سلعا أو خدمات إلى عملاء بسعر أو معدل يخضع لتنظيم الأسعار لابد من تحديد متطلبات التقرير المالي لأرصدة الحسابات المؤجلة. ولتحقيق الهدف يتطلب المعيار تغييرات محدودة في السياسات المحاسبية التي تطبق وفقا للمبادئ المحاسبية بشكل عام. كما تحدد الإفصاحات المبالغ المثبتة في القوائم المالية في المنشأة التي تنشأ عن تنظيم الأسعار، كما تسمح متطلبات هذا المعيار للمنشأة التي تقع ضمن نطاقه بالاستمرار في المحاسبة عن أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية في قوائمها المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة .

١٥. معيار الإيراد من العقود مع العملاء Revenue From Contract With Customers

عند وضع عقد بين العميل والمنشأة يجب على المنشأة وضع المبادئ التي يتم تطبيقها لتقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية عن طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية. لكي يتحقق هذا الهدف يجب على المنشأة أن تثبت ليصف تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك السلع أو الخدمات (ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ص ١). شروط العقد وجميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق هذا المعيار يجب أن تؤخذ في الحسبان من قبل المنشأة ولكي تطبق هذا المعيار يجب استخدام اى عملية باتساق على العقود التي لها خصائص مشابهة وفي ظروف متشابهة. كوسيلة عملية يجوز للمنشأة تطبيق هذا المعيار على محفظة عقود والتزامات أداء بالرغم من أن هذا المعيار يحدد المحاسبة عن عقد فردي مع عميل.

١٦. معيار عقود الإيجار Lease contracts :

لضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن المعاملات يجب تطبيق هذا المعيار حيث يهدف إلي وضع المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح ، وهذه المعلومات أساسا تقدم لمستخدمي القوائم المالية لتقييم اثر عقود الإيجار علي المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة. عند تطبيق المعيار الإحكام وشروط العقود وكافة الحقائق والظروف المتعلقة بها يجب أن تؤخذ في الحسبان. ويطبق هذا المعيار علي العقود ذات الخصائص المتشابه والظروف المتشابه

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

خاصية الملائمة

تم وضع إبعاد الملائمة من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكية حيث منها الملائمة للأهداف وهي التأثير على الأهداف وكذلك وهي تختلف حسب اختلاف مستخدمي المعلومات، الملائمة الدلالية وهي التأثير والفهم، الملائمة للقرارات وهي التأثير في اتخاذ القرارات، المعلومات المحاسبية التي تكون ملائمة عندما تمكن المستخدمين من إدارة أهدافهم وتسمى الملائمة لكن هنالك بعض المساوئ لهذه المعلومات المحاسبية حيث نجد أن أهداف المستخدمين تختلف من مستخدم إلي آخر لذلك هذه الخاصية ذاتية لأنها تتعلق بالمستخدمين وأهدافهم المتباينة، الملائمة التحذيرية وهي التأثير في الفهم وذلك يعتمد علي فم المستخدم للمعلومات التي تود الإدارة توضيحها إليه وتعتبر هذه الخاصية ذاتية وغير موضوعية لان فهم المستخدمين للمعلومات مختلف من مستخدم لأخر وهي تتعلق بشخص المستخدم ودرجة فهمه للمعلومات ، عندما تكون عملية اتخاذ القرارات بسهولة هذا يعني أن الملائمة لاتخاذ القرارات تكون ملائمة .

تم تعريف الملائمة بأنها مدى التطابق بين المعلومات المحاسبية واحتياجات المستخدمين، كما عرفت بأنها قدرة المعلومات المحاسبية علي مساعدة مستخدميها على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية ومقدرتها في التأثير على القرارات الإدارية. كما عرفت بأنها قدرة المعلومات على إحداث تغييرات في اتجاه القرار والارتباط المنطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة(منذر يحي الدابة ٢٠٠٩، ص٤٩)

الخصائص الفرعية لملائمة المعلومات المحاسبية:

خصائص ملائمة المعلومات المحاسبية الفرعية تتمثل في :

١- **التوقيت الملائم:** هي عملية توفر المعلومات عند الحاجة إليها قبل أن تفقد منفعتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، حيث ان عملية اتخاذ القرارات محددة بفترة زمنية معينة ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعي للقرار، عملية اتخاذ القرارات محددة بفترة زمنية معينة ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعي للقرار، بعض القرارات تحتاج إلي سرعة توفير المعلومات اللازمة وذلك فيما يتعلق بالتقارير المالية الدورية التي تنشرها المنشأة وهناك شرطان لخاصية التوقيت الملائم وهما(د. عباس مهدي الشيرازي، ١٩٩٠، ص١٦٨):

أ- دورية التقارير: كثرت المطالبات بدورية شهرية وذلك إلى جانب الدورية المالية السنوية التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ نشر تلك التقارير وإتاحتها للتداول وتكون هذه المدة عادة خلال الأربعة أشهر الأولى بعد مضي السنة المالية وتقوم المنشآت بتقديم تقريرها خلال الشهر الأول.

ب- الوقت المناسب: تكون ملائمة للتنبؤ بالدخل السنوي للمنشأة. وذلك لأنها تقدم المعلومات بصورة أسرع ولفترات أقصر وان كان بدقة أقل الأمر الذي يزيد من منفعتها، وهذا الأمر مفيد حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس حيث يحدث هذا الأمر في التقارير المرحلية لمؤقتة .

٢- القدرة على التنبؤ بالمستقبل: تم تعريفها في العام ١٩٨٠ من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية في بيانها رقم (٢) بأنها خاصية المعلومات التي تعمل في مساعدة المستخدمين في زيادة احتمال مميزات نتائج إحداه ماضية أو إحداه حاضرة، فيما يلي الطرق التي تساعد على الاستفادة من القيمة التنبؤية حيث أنها اشتقت من نماذج تقييم الاستثمارات (بدر الدين ونصر الدين، ٢٠١٣، ص٩٢):

أ. **الطريقة المباشرة:** تزويد الإدارة بالتنبؤات المستقبلية كالتدفقات المتوقعة والالتزامات التي قد تنشأ.

ب. **الطريقة غير المباشرة:** تقديم بيانات عن عمليات سابقة مثل التدفقات النقدية السابقة لكي يتمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط بين إحداه المستقبل والماضي .

ج. **طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة ببيانات:** هي عبارة عن تحركات وتغيرات في البيانات مما يؤثر لحدوث الإحداه المتنبأ بها، وزيادة نسبة المديونية إلى حقوق الملكية تعتبر مؤشرا مرشدا قد يسبق تدهورا تدريجيا في التدفقات النقدية وتفترض طريقة المؤشرات المرشدة بما أنها أرشدت سابقا إلى نقاط تحول في تحركات وتغيرات الإحداه أنها أيضا في المستقبل سترشد عن التحركات والمتغيرات.

د. **طريقة المعلومة المعززة:** يتم تزويدها ببيانات محاسبية ربما تستخدم في التنبؤ ببيانات أخرى مثل زيادة عائد الاستثمار في الأصول، يمكن أن ينعكس في كفاءة الإدارة وقد يكون مؤشرا للزيادة في التدفقات النقدية أن هذه الطريقة تفترض أن هناك علاقة ارتباط بين البيانات المحاسبية وبيانات أخرى.

٣- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة حيث أن المعلومات تعكس دورا هاما في تعزيز، تثبيت وتصحيح توقعات سابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، خاصية التقييم الارتدادي تسمى أيضا بالتغذية العكسية أو الاسترجاعية، أن القرارات نادرا ما يتم أخذها بصورة منعزلة وان المعلومات عن نتائج قرارات اتخذت سابقا غالبا ما تكون مدخلا أساسيا للقرار التالي، وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية انه يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمنشأة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية صفة الارتدادية كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي إلى تحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام وكلما زادت من ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

يري الباحث أن خاصية الملائمة تعتبر من الخواص النوعية الهامة للمعلومات في اتخاذ القرارات، المعلومات المحاسبية وتمثل القاعدة الأساسية التي يركز عليه أصحاب القرار داخل المنشأة .

خاصية الموثقيه : هي مقدار الخلو من الخطأ، حيث تقاس درجة الموثقيه بنسب معينة، وتم تعريف الموثقيه من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها نوعية المعلومات التي تؤكد أن تلك المعلومات خالية من الخطأ ومن التحيز وإنها تعرض بصدق ويجب عرضها أو تقديمها بدرجة معقولة، تتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، وتتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها. (ناصر محمد، ٢٠٠٩، ص٥١)، وتقدر الموثقيه للمعلومات المحاسبية بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية حيث تكون خالية من الأخطاء والتحيز في العرض الشعور الصادق للأحداه والعمليات الاقتصادية. حيث تمثل خاصية الموثقيه في المعلومات ضرورة عملية الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واحتيار المعلومات المفيدة لهم(د.محمد حسن، ٢٠٠٥، ص٦٩)

تبرز هذه الخاصية ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية إذ أنها تعبر تعبيراً صادقا وحقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية، حيث تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، لا توجد قاعدة لتقييم أسلوب معين من أساليب خاصية القياس، إذ قبل تقدير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم، لابد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة تقدير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم، أمانة المعلومات تعنى أن

الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية يدي إلى معلومات موثقة (Paul k. chancy and marafaccio ، ٢٠١١ ، p117) مما تقدم يرى الباحث أن الموثوقية تعتمد على مدى القابلية للتحقق ويجب عرضها في حالة تكون خالية من أي أخطاء وتعرض بصدق وأمانة .

الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات المحاسبية

الخصائص الفرعية لموثوقية المعلومات المحاسبية تتمثل في (مصطفى عقاري، ٢٠٠٥، ص ٢٠٦)

١. **القدرة على التحقق:** استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية للوصول الي نفس النتائج من قبل أكثر من شخص وغالبا ما يستخدم مرادف للتحقق من الموضوعية أي التحقق من سلامة وموضوعية المعلومات ، تم تعريفها بانها وجود درجة من الاتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس فأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج (محمد سمير الصبان، ١٩٩٩، ص١٩)،

تمثل خاصية القابلية للتحقق احد الأسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كما تزيد من ثقة المعلومات المقدمة في التقارير المالية.

مما تقدم يرى الباحث أن خاصية التحقق تعكس إجماع عدد من المحاسبين والممارسين لمهنة المحاسبة عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية، بحيث توفر درجة من التأكد بان المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق .

٢. **الحياد:** تم تعريفه بأنه عدم اختيار معلومات أو التحيز بشكل ينتج عنه تفضيل جهة أو طرف من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى، بحيث يجب أن لا تكون المعلومات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدمين آخرين، كما عرف انه تجنب التحيز الذي ممكن أن يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقا أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. (محمد الصبان، ١٩٩٩، ص٤٩).

لا يجب علي المحاسب أو المراجع الخارجي أن يتحيز في إعداد الحسابات والإفصاح عنها لصالح فئة معينة علي حساب فئة أخرى في حالة تعرضت مصلحة مستخدمي المعلومات ،حيث أن المعلومات المحاسبية تخدم جهات متعددة ومختلفة من مستخدمي المعلومات ، للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة نجد أن المعلومات المحاسبية تتصف بالحياد ، يجب ان تتسم المعلومات المحاسبية بالنزاهة وخلوها من التحيز صوب أي نتائج محددة مسبقا ،خاصية الحيادة تضع واجبا على عاتق المسؤولين عند وضع معايير المحاسبة وكذلك عند إعداد القوائم المالية تكون المسؤولية علي عاتق المسؤولين في المنشأة وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح (katsiaryna Bardos ، ٢٠١١ ، p44).

مما تقدم يرى الباحث أن خاصية الحياد هي معاملة مستخدمي المعلومات بنفس الطرق حيث يجب ان يكون هنالك مساواة في هذه المعاملة وعدم تفضيل جهة علي أخرى .

٣. الصدق في التعبير:

هو التطابق بين المقاييس والظواهر المراد التقرير عنها ،حيث أن المعلومات الصادقة تمثل وتصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقا، وتعتبر خاصية الصدق في التعبير عن وجود مطابقة أو اتفاق بين والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والإحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى، خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة نوعين

من التحيز (Elaine G. maudlin⁽¹⁾، ١٩٩٩، p88)

أ. تحيز في عملية القياس

ب. التحيز من قبل القائم بعملية القياس

العلاقة بين خاصية الملائمة و الموثقيه

تعتبر الملائمة و الموثقيه خاصيتان أساسيتان في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرارات، فالملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتخاذ القرار أما خاصية الموثقيه للمعلومات المحاسبية تتعلق بأمانة ومصداقية المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في:

١/ **قابلية المعلومات للمقارنة:** نسبة لعدم توفير مقاييس مطلقة لتقييم الأداء، نجد أن استخدام المعلومات في المقارنات يشكل امراً أساسياً للمستخدم، حيث من خلال هذه الخاصية يسعى المستخدم إلى إجراء المقارنة في المنشأة بين الوحدات للسنوات المتعددة في رصد التغيرات وتفسيرها كما يقوم بإجراء مقارنة بين الوحدات والمنشآت المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع القوة والضعف فيها، بما ان هذه الخاصية تتداخل مع خاصية الثبات ، لذلك لا يمكن إجراء المقارنات قبل ضمان خاصية الثبات بالمعلومات وتؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون المعلومات المحاسبية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة والمنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة (بدر الدين ونصر الدين، ص ٩٣) مما تقدم يرى الباحث بان هذه الخاصية تساعد مستخدمى القوائم المالية من مقارنة هذه القوائم للسنوات السابقة كما تمكن هذه الخاصية من المقارنة بين المؤسسات المختلفة ذات القطاع الواحد .

٢/ **الثبات:** لا يعنى عدم تغير الإجراءات والطرق والسياسات المحاسبية بشرط الإفصاح بشكل ملائم عن آثار تلك التغيرات، هو تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد من فترة مالية لأخرى وكذلك تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر في القوائم المالية (كمال الدين، ١٩٩٨، ص--)،

٣/ **قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:** تتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها من ناحية أخرى و لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، نجد ان القوائم المالية التي تصدرها الشركات غير قابلة للفهم وذلك نسبة لأن هذه الشركات تستخدم أساليب محاسبية مختلفة ، يتوقف فهم المعلومات على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم وبالتالي يتعين على من يضعون معايير المحاسبة والذين يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على معرفة بقدرات من يستخدمون هذه القوائم وجدوى تلك القدرات، حتى يتحقق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

العلاقة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي يساهم في تحسين العمل المحاسبي وكذلك تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال الموثقيه والملائمة و إمكانية المقارنة ، حيث تتضمن هذه المعايير اعتبارات تساهم في تحقيق الهدف والدور المنتظر من المعلومات المحاسبية وخاصة في مجال صنع القرارات.

رابعاً : الدراسة الميدانية:

أولاً. إجراءات الدراسة الميدانية:

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
١.تساعد معايير الإبلاغ المالي في ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية	٨٨	٥٠,٣ %	٧٤	٤٢,٣ %	٩	٥,١ %	٤	٢,٣ %	-	-
٢.تساعد معايير الإبلاغ المالي في ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية	٧٤	٤٢ %	٧٩	٤٥,١ %	١٨	١٠,٣ %	٤	٢,٣ %	-	-
٣.يؤثر معيار الأدوات المالية في القيمة التنبؤية في توزيع الأرباح	٥٥	٣١,٤ %	٨٤	٤٨ %	٢٨	١٦ %	٦	٣,٤ %	٢	١,١ %
٤.تدعم معايير الإبلاغ المالي التنبؤ بالمستقبل في القيمة التنبؤية في اتخاذ القرار المالي.	٦٣	٣٦ %	٧٠	٤٠ %	٣٤	١٩,٤ %	٨	٤,٦ %	٠	٠
٥.معايير الإبلاغ المالي لها دور فعال في الوقت المناسب في اتخاذ القرارات الاستثمارية	٦٩	٣٩ %	٧٩	٤٥,١ %	٢١	١٢ %	٥	٢,٩ %	١	٠,٦ %
٦.معيار الإفصاح له أثر في المعلومات المحاسبية التي تتسم بالملائمة في اتخاذ القرار المالي.	٧١	٤٠,٥ %	٦٧	٣٨,٣ %	٢٨	١٦ %	٩	٤,٩ %	-	-
٧.تساعد معايير الإبلاغ المالي في التغذية العكسية في اتخاذ القرار المالي.	٦٧	٣٨ %	٦٩	٣٩,٤ %	٢٧	١٥,٤ %	٢	١,١ %	-	-
إجمالي العبارات	٤٨٧	٤٠,١ %	٥٢٢	٤٣ %	١٦٥	١٣,٦ %	٣٨	٣,١ %	٣	٠,٣ %

تحليل البيانات واثبات فرضيات

الفرضية الأولى:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وملائمة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس عبارات الفرضية الأولى موضع الدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١) التوزيع التكراري لعبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (1) أن نسبة (1) أن نسبة (83,1%) من أفراد العينة يوافقون على أجمالي العبارات التي تختبر الفرضية الأولى بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3,1%) ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13,6) %.

و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى عبارات الفرضية الأولى:

1. يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (92,6%) من أفراد العينة يوافقون على أن معايير الإبلاغ المالي تساعد في ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7,4) %.

2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (87,1%) من أفراد العينة يوافقون على أن معايير الإبلاغ المالي تساعد في ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2,4) %.

3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (79,4%) من أفراد العينة يوافقون على أن معيار الأدوات المالية يؤثر في القيمة التنبؤية في توزيع الأرباح ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4,5) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %.

4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (76%) من أفراد العينة يوافقون على أن معايير الإبلاغ المالي تدعم التنبؤ بالمستقبل في القيمة التنبؤية في اتخاذ القرار المالي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4,6) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19,4) %.

5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (84,1%) من أفراد العينة يوافقون على أن معايير الإبلاغ المالي لها دور فعال في الوقت المناسب في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3,5) % أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12) %.

6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (78,8%) من أفراد العينة يوافقون على أن معيار الإفصاح له أثر في المعلومات المحاسبية التي تتسم بالملائمة في اتخاذ القرار المالي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4,9) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %.

7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (77,4%) من أفراد العينة يوافقون على أن معايير الإبلاغ المالي يساعد في التغذية العكسية في اتخاذ القرار المالي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1,1) %، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15,4) %.

جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى:

الترتيب حسب الأهمية	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية	قيمة اختبار كاي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
1	86,8%	0,000	129.38	.69561	4.4057	تساعد معايير الإبلاغ المالي في ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية
3	85,1%	0,000	100.58	.73826	4.2743	تساعد معايير الإبلاغ المالي في ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية

٦	٨١,٦%	٠,٠٠٠	136.57	.84601	4.0514	يؤثر معيار الأدوات المالية في القيمة التنبؤية في توزيع الأرباح
٢	٨٥,٤%	٠,٠٠٠	55.66	.85780	4.3743	تدعم معايير الإبلاغ المالي التنبؤ بالمستقبل في القيمة التنبؤية في اتخاذ القرار المالي.
٥	٨٤,٢%	٠,٠٠٠	152.68	.80230	4.2000	معايير الإبلاغ المالي لها دور فعال في الوقت المناسب في اتخاذ القرارات الاستثمارية
٤	٨٥,٠%	٠,٠٠٠	62.60	.86910	4.1429	معيار الإفصاح له أثر في المعلومات المحاسبية التي تتسم بالملائمة في اتخاذ القرار المالي.
٧	٧٧,٠%	٠,٠٠٠	113.08	.83120	4.0800	تساعد معايير الإبلاغ المالي في التغذية العكسية في اتخاذ القرار المالي.
-	٨٥,٣%	٠,٠٠٠	١٢٢,٨٥	٠,٨٨١٤	٤,١٥٠	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٩

يتضح من الجدول رقم (٢) ما يلي:

جميع العبارات يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على أن هنالك استجابة مرتفعة جداً على العبارات التي تختبر الفرضية الأولى في المجتمع موضع الدراسة، حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (٤,١٥٠)، وبانحراف معياري (٠,٨٨٤) وأهمية نسبية (٨٥%).

ونجد مستوي معنوية اختبار كأي لكل عبارة من عبارات الفرضية اقل من مستوي معنوية (٠,٠٥) ويساوي (٠,٠٠) وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي إلى موافقة أفراد العينة المبحوثة على كل عبارات الفرضية.

١/ كما يتضح أن العبارة (تساعد معايير الإبلاغ المالي في ملائمة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاستثمارية) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.4057) بانحراف معياري (69561)، و بأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (٨٦,٨%).

٢/ تليها في المرتبة الثانية العبارة (تدعم معايير الإبلاغ المالي التنبؤ بالمستقبل في القيمة التنبؤية في اتخاذ القرار المالي.) بمتوسط حسابي (4.3743) وانحراف معياري (85780) وبأهمية نسبية (٨٥,٤) %.

٣/ أما أقل العبارات استجابةً من حيث الأهمية النسبية من قبل أفراد عينة الدراسة (تساعد معايير الإبلاغ المالي في التغذية العكسية في اتخاذ القرار المالي.) حيث بلغ متوسطها (٤,٠٨) وبانحراف معياري (83120) وأهمية نسبية بلغت (77%).

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وموثقيه المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي لعبارات الفرضية الثانية

العبرة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
١. تطبيق معايير الإبلاغ المالي يساعد موثقيه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية	٧٤	%٤٢,٣	٧٨	%٤٤,٦	١٨	%١٠,٣	٥	%٢,٩	-	-
٢. تطبيق معايير الإبلاغ المالي يساعد في التمثيل الصادق في اتخاذ القرارات التمويلية	٦٥	%٣٧,١	٨٣	%٤٧,٤	٢٢	%١٢,٦	٥	%٢,٩		
٣. الإفصاح المالي يؤدي إلي المصادقية في توزيع الأرباح	٨٠	%٤٥,٧	٦٤	%٣٦,٦	٢٢	%١٢,٦	٩	%٥,١		
٤. تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤدي إلى الموضوعية في التنبؤ بالمستقبل في اتخاذ القرار المالي.	٦٨	%٣٨,٩	٧٥	%٤٢,٩	٢٣	%١٣,١	٧	%٤	٢	%١,١
٥. تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤثر قابلية التحقق التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية	٦٦	%٣٧,٧	٧٥	%٤٢,٩	٢٣	%١٣,١	١٠	%٥,١	١	%٠,٦
٦. تطبيق معيار القوائم المالية الموحدة له دور فعال في موثقيه المعلومات المحاسبية التي تساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات الرشيدة.	٦٥	%٣٧,١	٧٧	%٤٤	٢٤	%١٣,٧	٨	%٤,٦	١	%٠,٦
٧. تطبيق معايير الإبلاغ المالي لها دور فاعل في الثبات في توزيع الأرباح.	٥٧	%٣٢,٦	٨٥	%٤٨,٦	٢٣	%١٣,١	٨	%٤,٦	٢	%١,١
إجمالي العبارات	٤٦٥	٣٨,٣%	٥٣٧	%٤٤,٢	١٥٥	%١٢,٨	٥٢	%٤,٣	٦	%٠,٥

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٩م

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة (82,5%) من أفراد العينة يوافقون على إجمالي العبارات التي تختبر الفرضية الثانية بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4,8%) ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12,8) %.

و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى عبارات الفرضية الأولى:

1. يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (86,9%) من أفراد العينة يوافقون على أنتطبيق معايير الإبلاغ المالي يساعد موثقيه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2,9%) من أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10,3) %.

2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (84,5%) من أفراد العينة يوافقون على أنتطبيق معايير الإبلاغ المالي يساعد في التمثيل الصادق في اتخاذ القرارات التمويلية ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2,9%) من أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12,6) %.

3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (82,4%) من أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح المالي يؤدي إلي المصادقية في توزيع الأرباح ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5,1%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12,6) %.

4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (81,4%) من أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤدي إلى الموضوعية في التنبؤ بالمستقبل في اتخاذ القرار المالي. ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5,1%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13,1) %.

5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (80,6%) من أفراد العينة يوافقون على أن معايير الإبلاغ المالي لها دور فعال في الوقت المناسب في اتخاذ القرارات الاستثمارية. تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤثر قابلية التحقق التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5,7%) أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13,1) %.

6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (81,1%) من أفراد العينة يوافقون على أنتطبيق معيار القوائم المالية الموحدة له دور فعال في موثقيه المعلومات المحاسبية التي تساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات الرشيدة. ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5,2%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13,7) %.

7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (81,2%) من أفراد العينة يوافقون على أنتطبيق معايير الإبلاغ المالي لها دور فاعل في الثبات في توزيع الأرباح. ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5,7%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13,1) %.

جدول رقم (٤/) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

الترتيب حسب الأهمية	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية	قيمة اختبار كآي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
١	٨٧,٨%	٠,٠٠٠	٩٧,٢٠	0.7577 5	4.262 9	تطبيق معايير الإبلاغ المالي يساعد موثقيه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية
٦	٨١,٦%	٠,٠٠٠	٩٠,٢٠	0.7610 4	4.188 6	تطبيق معايير الإبلاغ المالي يساعد في التمثيل الصادق في اتخاذ القرارات التمويلية
٢	٨٥,٦%	٠,٠٠٠	٧٧,٨٢	0.8605 6	4.228 6	الإفصاح المالي يؤدي إلى المصادقية في توزيع الأرباح
٣	٨٥,٤%	٠,٠٠٠	١٣٤,٤٥	0.8756 9	4.142 9	تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤدي إلى الموضوعية في التنبؤ بالمستقبل في اتخاذ القرار المالي.
٥	٨٤,٢%	٠,٠٠٠	١٢٨,١٧	0.8831 6	4.114 3	تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤثر قابلية التحقق التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية
٤	٨٥,٠%	٠,٠٠٠	١٤١,٣١	0.8551 2	4.125 7	معيار القوائم المالية الموحدة له دور فعال في موثقيه المعلومات المحاسبية التي تساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات الرشيدة.
٧	٧٧,٠%	٠,٠٠٠	١٤١,٣١	0.8616 2	4.068 6	تطبيق معايير الإبلاغ المالي لها دور فاعل في الثبات في توزيع الأرباح.
	٨٤,٨%	٠,٠٠٠	١٥٢,٨٧	0.8753	4.360	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٩م

يتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

١/ جميع العبارات الفرضية يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) ، وهذه النتيجة تدل على أن هنالك استجابة مرتفعة جداً على العبارات التي تختبر الفرضية الثانية، حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (٤,٣٦) وبانحراف معياري (٠,٨٧٥٣) وأهمية نسبية (٨٤,٨) % .

١/ كما يتضح أن العبارة (تطبيق معايير الإبلاغ المالي يساعد موثقيه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (٤,٢٦) بانحراف معياري (٠,٧٥) و بأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (٨٧,٨) %

ونجد مستوي معنوية اختبار كآي لكل عبارة من عبارات الفرضية اقل من مستوي معنوية (٠,٠٥) ويساوي (٠,٠٠) وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي إلى موافقة أفراد العينة المبحوثة على جميع العبارات

٢/ تليها في المرتبة الثانية العبارة (الإفصاح المالي يؤدي إلي المصدقية في توزيع الإرباح) بمتوسط حسابي (٤,٢٢) وانحراف معياري (٠,٨٦٠) وبأهمية نسبية (٨٥,٦) % .

٣/ أما أقل العبارات استجابة من حيث الأهمية النسبية من قبل أفراد عينة الدراسة (تطبيق معايير الإبلاغ المالي لها دور فاعل في الثبات في توزيع الإرباح) ، حيث بلغ متوسطها (٤,٠٦) وبانحراف معياري (٠,٨٧٥) وأهمية نسبية بلغت (٧٧) % .
الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف السودانية

جدول رقم (٥) التوزيع التكراري والنسبي لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
١. تطبيق معايير الإبلاغ المالي تؤثر في المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف السودانية	٧٨	٤٤,٦%	٦٥	٣٧,١%	٢٠	١١,٤%	١٢	٦,٩%	-	-
٢. تطبيق معيار الإفصاح المالي يؤثر على المعلومات المحاسبية لدي المؤسسة التي تتميز بخاصية المقارنة	٦٩	٣٣,٧%	٨٤	٤٨%	٢٣	١٣,١%	٩	٥,١%	-	-
٣. تطبيق معايير الإبلاغ المالي تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات.	٥٨	٣٣,١%	٨٥	٤٨,٦%	٢٥	١٤,٣%	٦	٣,٤%	١	٠,٦%
٤. تطبيق معايير الإبلاغ المالي تساعد خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية بشكل مناسب	٦٣	٣٦%	٨٠	٤٥,٧%	٢٥	١٤,٣%	٦	٣,٤%	١	٠,٦%
٥. تطبيق معيار القيمة العادلة يساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار المالي	٥٩	٣٣,٧%	٨٠	٤٥,٧%	٢٧	١٥,٤%	٩	٥,١%	-	-
٦. تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤثر على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى تطوير نظام العمل المصرفي	٧١	٤٠,٦%	٩٣	٥٣,١%	٧	٤%	٤	٢,٣%	-	-
٧. تطبيق معيار الإفصاح المالي يحسن من قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات المالية الرشيدة بالمؤسسات .	٦٩	٣٩,٤%	٧٠	٤٠%	٢٩	١٦,٦%	٧	٤%	-	-
إجمالي العبارات	٤٦٧	٣٨,٤%	٥٣٨	٤٤,٣%	١٥٦	١٢,٨%	٥٢	٤,٧%	٢	٠,١%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة (82,7%) من أفراد العينة يوافقون على إجمالي العبارات التي تختبر الفرضية الثالثة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4,8%) ، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12,8) %.

وفيما يلي التوزيع التكراري النسبي على مستوى عبارات الفرضية الثالثة:

1. يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (81,8%) من أفراد العينة يوافقون على تطبيق معايير الإبلاغ المالي تؤثر في المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف السودانية ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6,9%) أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11,4) %.

2. يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (81,7%) من أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق معيار الإفصاح المالي يؤثر على المعلومات المحاسبية لدي المؤسسة التي تتميز بخاصية المقارنة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5,1%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13,1) %.

3. يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (81,7%) من أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14,3) %.

4. يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (76,81,7%) من أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي تساعد خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية بشكل مناسب ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14,3) %.

5. يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (79,4%) من أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق معيار القيمة العادلة يساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار المالي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5,1%) أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15,4) %.

6. يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (93,7%) من أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤثر على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى تطوير نظام العمل المصرفي ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2,3%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4) %.

7. يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (79,4%) من أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق معيار الإفصاح المالي يحسن من قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات المالية الرشيدة بالمؤسسات . ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4%) ، أما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16,6) %.

جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

الترتيب حسب الأهمية	الأهمية النسبية	مستوي المعنوية	قيمة اختبار كآي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارات
٧	٧٥,٠%	٠,٠٠٠	73.06	.89505	4.1٠43	١. تطبيق معايير الإبلاغ المالي تؤثر في المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف السودانية
٢	٨٨,٠%	٠,٠٠٠	139.78	.81702	4.٣029	٢. تطبيق معيار الإفصاح المالي يؤثر على المعلومات المحاسبية لدي المؤسسة التي تتميز بخاصية المقارنة
٦	٧٨,٠%	٠,٠٠٠	146.45	.80995	4.١٦29	٣. تطبيق معايير الإبلاغ المالي تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات.
٣	٨٥,٢%	٠,٠٠٠	140.17	.82343	4.٢314	٤. تطبيق معايير الإبلاغ المالي تساعد خاصية قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية بشكل مناسب
٥	٨٣,٦%	٠,٠٠٠	169.36	.83349	4.١800	٥. تطبيق معيار القيمة العادلة يساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار المالي
١	٨٩,٠%	٠,٠٠٠	120.85	.64489	4.٤971	٦. تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤثر على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى تطوير نظام العمل المصرفي
٤	٨٥,٨%	٠,٠٠٠	94.37	.83782	4.٢٥86	٧. تطبيق معيار الإفصاح المالي يحسن من قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات المالية الرشيدة بالمؤسسات .
	٨٢,٧%	٠,٠٠٠	162.02	0.758	4.260	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٩م

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلي:

جميع العبارات يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على أن هنالك استجابة مرتفعة جداً على العبارات التي تقيس تختبر الفرضية الثالثة في المجتمع موضع الدراسة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (٤,٢٦٠) وبانحراف معياري (٠,٧٥٨) وأهمية نسبية (٨٢,٧) % .

ونجد مستوي معنوية اختبار كأي لكل عبارة من عبارات الفرضية اقل من مستوي معنوية (٠,٠٥) ويساوي (٠,٠٠) وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي إلى موافقة أفراد العينة على عبارات الفرضية.

١/ كما يتضح أن العبارة (تطبيق معايير الإبلاغ المالي يؤثر على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى تطوير نظام العمل المصرفي) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.497) بانحراف معياري (٠,٦٤٤) و بأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (٨٩) %.

٢/ تليها في المرتبة الثانية العبارة (تطبيق معيار الإفصاح المالي يؤثر على المعلومات المحاسبية لدي المؤسسة التي تتميز بخاصية المقارنة) بمتوسط حسابي (٤,٣٠) وانحراف معياري (٠,٨١٧) وبأهمية نسبية (٨٨) % .

٣/ أما أقل العبارات استجابة من حيث الأهمية النسبية من قبل أفراد عينة الدراسة (تطبيق معايير الإبلاغ المالي تؤثر في المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف السودانية) حيث بلغ متوسطها (4.1043) وبانحراف معياري (٠,٨٩٥) وأهمية نسبية بلغت (٧٥) %.

خامساً : النتائج والتوصيات :

النتائج: بعد استعراض الجانب النظري وإجراء الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية :

١. تم إثبات صحة الفرضية الأولى وهي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وملائمة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية وذلك من خلال:
 - أ. تطبيق معايير الإبلاغ المالي ساعد في توفير معلومات ملائمة في المصارف السودانية.
 - ب. تساعد معايير الإبلاغ المالي في ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية في المصارف السودانية.
 - ج. ساعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي في المصارف السودانية في الملائمة والتنبؤ بالمستقبل.
٢. تم إثبات صحة الفرضية الثانية وهي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وموثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، وذلك من خلال:
 - أ. تطبيق معايير الإبلاغ المالي ساعد على موثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية .
 - ب. تطبيق معايير الإبلاغ المالي ساعد موثوقية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية في المصارف السودانية.
 - ج. ساعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي في المصارف السودانية إلى موثوقية في توزيع الإرباح .
٣. تم إثبات صحة الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، وذلك من خلال:
 - أ. تطبيق معايير الإبلاغ المالي ساعد على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في المصارف السودانية.

ب. تطبيق معايير الإبلاغ المالي ساعد على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات المالية

ج. ساعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي في المصارف السودانية إلى تطوير نظام العمل المصرفي.

التوصيات : على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

- الاهتمام بتطوير سياسات العمل المصرفي حيث يساعد ذلك في مواكبة المستجدات والتحديات المستقبلية
- الاهتمام برفع كفاءة مستخدمي المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى تطوير العمل المحاسبي بالمصارف السودانية.
- الاهتمام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي في المصارف السودانية مما يؤدي لرفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية ويساعد علي تحسين أنظمة المعلومات المحاسبية باعتبارها آلية للرقابة ويحقق التفوق التنافسي.
- زيادة الاهتمام بالخدمات المقدمة للعملاء مما يؤدي إلي جودة الخدمات في المصارف السودانية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١. أمين السيد أحمد لطفي، (٢٠٠٤)، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، القاهرة
٢. بدر الدين فاروق أحمد سالم، (٢٠١٣)، نصر الدين حامد أحمد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الأول
٣. بدر سعد المطيري، (٢٠١١)، الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الكويت
٤. بشير عجب بابكر، (٢٠١٤)، جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا
٥. حسين عبد الجليل آل غزوي، (٢٠١١)، المعايير المحاسبية الدولية، عمان: الأكاديمية العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة
٦. خولة حسين حمدان، د. عماد محمد فرحان، (٢٠١٣)، مدى توافق النظام المحاسبي الموحد مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي، جامعة بغداد، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثاني، بغداد
٧. راشد المخولفي أبو زيد، (٢٠١٣)، المعيار الدولي رقم (٩) بديلاً للمعيار (٣٩) المحاسبي، القاهرة: العيبان وشركاؤهم، مؤتمر جمعية المعايير المصرية
٨. السعيد، معتز، العيسى، محمد، اثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، سكرة، الجزائر، العدد ٣٤
٩. عباس مهدي الشيرازي (1990م)، نظرية المحاسبة، عمان: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع
١٠. عقاري مصطفى، (٢٠٠٧)، معايير إعداد التقارير المالية، الجزائر: جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد الأول
١١. كارلو كاوتارلي، (٢٠١٢)، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية، الرياض: صندوق النقد الدولي، مجلة الشؤون المالية العامة، العدد الثاني.
١٢. كمال الدين الظهر اوي، (١٩٩٨)، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع

١٣. مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، الرياض ٢٠١٧
١٤. محمد حسن محمد عبد العظيم، (٢٠٠٥)، دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية في المنظمات، دبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الأول
١٥. مصطفى عقاري، (٢٠٠٥)، مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في صناعة القرار في الشركات الجزائرية، الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة
١٦. معتز أمين، محمد سليم، محمد نور، (٢٠١٣)، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، جامعة البلقاء
١٧. منذر يحي الدابه، (٢٠٠٩)، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة
١٨. ناصر محمد علي المجهلي، (٢٠٠٩)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير رسالة ماجستير غير منشورة
١٩. ياسر تاج السر محمد ، وجدي الناجي الطيب عبدالله، (٢٠١٨)، أثر المراجعة المستمرة في جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة الدراسات العلمية جامعة النيلين ، مج ١١، ع ٤٢ .
٢٠. ياسين أحمد العيسى، (٢٠١٢)، مدى تطبيق المعيار الدولي السابع لإعداد التقارير المالية، عمان: الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد (١)

ثانياً: المراجع الانجليزية :

21. Elaine G. maudlin and other, Towards a Meta- Theory of Accounting Information System, USA, university of Missouri- Columbia, 1999.
22. Ema Masca, Influence of Cultural Factors in Adoption, Romania: Petrn Msier University, Faculty of Business and Economics, Journal of Economics and Finance, 2012.
23. George Latridis, "International Financial Reporting Standers and the quality of Financial statement information", International Review of Financial Analysis No. 19, - 2010
24. Paul k. chancy and marafaccio , The Quality of Accounting Information in polically Connecting And Economics , USA , Journal of accounting and finance , issues 4 , 2011 katsiaryna Salavei Bardos , Quality Of Financial Information and Liquididy, United States, Fairfield University, Dolan School of Business, 2011.
25. Sanel Tomlinson, IFRS 10-12 The New Consolidation Standards KPMG, New York: November 2011.
26. Shalini E. Perumpra, The Evolution of Indian Accounting Standards, Radford University, College of Business, 2014, p. 33